

المصطلح العربي وآليات التوليد

Arabic term and the mechanisms of neologism

د. فوزية سعيود / المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة / (الجزائر)، sayoudfz@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/10

تاريخ الاستلام: 2023/02/15

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الحديث عن الوسائل التي يلتجأ إليها بغية توليد أو صياغة مصطلح جديد يعبر عن مفهوم معين، وهو ما يعرف بالتوليد المصطلحي، وتتم هذه العملية بوساطة آليات تقتضيها المصطلحات، حيث تخضع هذه الأخيرة في كل لغة إلى قوانين صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية تتحكم في إنشائها. ذلك أن التوليد المصطلحي لا يعد أن يكون توليدا لدال لغوي جديد، وإنما توليدا لمدلول أو دلالة جديدة.

الكلمات المفتاحية: آليات التوليد، المصطلح العربي، الدال، المدلول.

Abstract:

Through this research, we seek to talk about the means that are resorted to in order to create or coin a new term that expresses a specific concept, which is known as terminological neologism. This process is achieved by mechanisms required by terms, as the latter are subject in every language to phonetic, morphological, grammatical, and semantic rules that control their creation because the terminological neologism is not considered to be the creation of a new linguistic signifier, but the creation of a new signified or a new signified.

Keywords: the mechanisms of neologism, the Arabic term, the signifier, the signified

¹ المؤلف المرسل: فوزية سعيود، الإيميل: sayoudfz@gmail.com

1- مقدمة:

من المؤكد أن التوليد الاصطلاحي (المصطلحي) كان وسيلة اللغة التي اعتمدتها في نمائها وتطورها عبر العصور، فقد كان للعرب آليات عديدة، منها: الاشتقاق، والمجاز، والترجمة، والتعريب، والوضع، والارتجال، والنحت، أنتجت من خلالها اللغة العربية تراكيب ودلالات جديدة مكنها من تغطية عجزها التعبيري، وقد أضاف المحدثون وسيلة أخرى هي "التراث" (الإحياء) التي نصت عليها (ندوة توحيد وضع المصطلحات العربية) التي نظمت بمكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981م. وقد قمنا بتقسيم هذه الآليات إلى: آليات الاختراع، وآليات الإحياء والاستمداد.

أولاً- آليات الاختراع:

تقوم هذه الآليات بخلق متوالية صوتية جديدة تحمل معنى معجمياً جديداً، وتتمثل في: الاشتقاق، الوضع (الاختراع)، الارتجال، التعريب، والنحت، شرط أن لا تكون الكلمات المولدة عن طريق هذه الآليات غير مستساغة أي سيئة التكوين، على اعتبار أنها غير معروفة عندهم مسبقاً.

1- الاشتقاق:

الاشتقاق في اللغة أخذ شيء من شيء. قال "ابن منظور": «اشتقاق الشيء: بنيانه من المترجل. واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يميناً وشمالاً. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه»¹.

أما في الاصطلاح فلعل أشهر تعاريفه ما قاله "ابن دحية" في "شرح التسهيل": «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلهما اختلافاً حروفاً أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر»².

وعليه، فالاشتقاق هو أخذ كلمة من كلمة أخرى شرط أن يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى معاً. هذا النوع من الاشتقاق يسمى الاشتقاق الصغير، وهو أصل أنواع الاشتقاق وأكثرها وروداً في اللغة العربية، فإذا أطلقت كلمة اشتقاق فإنها تذهب إليه مباشرة ولا تذهب إلى غيره إلا إذا قيد التعريف بشرط. وقبل المضي في الحديث عن الاشتقاق ومقدار اتصاله بالقضية الاصطلاحية، لا بد لنا من التعرض إلى علاقة الاشتقاق بالقياس فـ «الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية، وهو المرد الذي تستند عليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولا معترفاً به... وكثير من هذه الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها في نص صحيح من نصوص اللغة»³.

فالاشتقاق هو التطبيق الفعلي لأصول القياس، هذا الأخير الذي يعطي له شرعيته ويقيم له صرحه المنيع. ونظراً لأهمية القياس في العملية الاشتقاقية، تجدر الإشارة إلى الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات (المصدر أم الفعل)، والثابت أن العرب لم تقتصر على اشتقاق الألفاظ من المصدر والفعل، بل ذهبت إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ألوفاً من المشتقات، فمن الذهب: أذهب وذهبه، ومن الفلس: أفلس، كما اشتقت من أسماء الأعيان المعربة: كالدرهم، والفهرس، فقالت: درهم، وفهرس⁴.

وقد كان معظم علماء العربية يرون أن الاشتقاق سماعي، ولا يجوز اشتقاق أسماء أو أفعال لم تسمع عن العرب، في مقابل ذلك كان بعض العلماء يجيزون على الدوام الاشتقاق والتعريب حتى تظل العربية تنمو وتتكاثر أخذاً بالمقولة «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب».

والاشتقاق في العلوم المعاصرة ضرورة لا مناص منها، ولذلك اتسعت دائرته على الاشتقاق من أسماء الأعيان، وأسماء الأعيان المعربة، والاسم الجامد العربي، والاسم الجامد المعرب، يضاف إلى ذلك قياسية المصدر الصناعي

لشدة الحاجة إليه في العلوم والفنون، ووضع ضوابط ومعايير قياسية لتكوين أفعال وصيغ لا وجود لها في نصوص اللغة العربية، للدلالة على معاني مستحدثة.

ويعد الاشتقاق من أنجع الآليات المعتمدة في توليد المصطلح في اللغة العربية، ونقصد هنا الاشتقاق الصغير (العام، أو الصرفي)، أو "الاشتقاق التوليدي"⁵ حسب "عبد السلام المسدي"، وذلك بفضل قدرته التوليدية «فمفهوم الاشتقاق الذي يتصل رأساً بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيز عنه بطواعية أخرى! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية: هو إحدى مسلمات وجودها... فنمط الاشتقاق التوليدي... قد اصطلح عليه بالاشتقاق الصغير»⁶، فهو «الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي»⁷، و«فيه مجال لتنمية اللغة ولا سيما بالمصطلحات العلمية»⁸، ويقع «الاشتقاق العام ضمن المعيارية التفضيلية لأنه نشاط إبداعي يضيف إلى اللغة ما لا يخرج عن أصواتها وقواعدها، ويقع في أعلى درجات التوليد»⁹.

فالاشتقاق – إذا- خاصية اللغة العربية، فهو يسهم إلى حد كبير في تطورها، وإغنائها بمصطلحات جديدة تمكّنها من التعبير عن المفاهيم المستجدة الوافدة عليها بأعداد هائلة لمواكبة التطور الحضاري، وتظهر فعاليتها وأهميته في كونه يحافظ على صفاء ونقاء العربية و يبعد عنها الدخيل.

2_ الوضع (الاختراع):

يقصد بالاختراع في اصطلاح النقاد «اختراع كلمة لم توجد من قبل»¹⁰، بمعنى وضع كلمة جديدة لم تكن معروفة من قبل في المعاجم اللغوية، وهذا الوضع ليس إنشاء محضاً لكلمة دالة، لأن «توليد الظاهرة وإنتاجها وإبداعها حضارياً، هو الذي يُعطي شرعية تسميتها؛ فوضع الكلمة قرين ما تشير إليه، حيث يصبح النشاط اللغوي تنويجاً لأنشطة إبداعية سابقة، من هنا، يرتبط الاصطلاح بالاختراع بالمفهوم الدقيق»¹¹.

ولعل هذا ما أشار إليه "قدامة بن جعفر" بقوله: «إني لما كنت آخذاً في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك والأسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فليس ينزع في ذلك»¹².

ولكي يحظى الاختراع بالاستقرار فقد تسبق هذه المرحلة عثرات، ما يتطلب توخي الأفضل والأنسب.

3_ الارتجال:

يعتبر الارتجال الطريقة الأولى لوضع الألفاظ، وقد احتاجت اللغة إليه في بداية نشأتها، فكان وسيلة لنمو ألفاظها، يقول "ابن جني": «إن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد به فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها»¹³، ومن المعلوم أن هذه الآلية لا تتم في يوم وليلة، ولا بقرار سلطوي أو قانون استثنائي من الواضع، ومهما يكن التحصن بأسس ومعايير المواضعة؛ فإن ثمة متسعا من الوقت تحكمه آلية التداول حتى يستقر ذلك العضو الجديد وينسجم مع باقي أعضاء الجسد»¹⁴.

ومهما يكن من أمر، فإن معظم الدارسين المحدثين ينكرون وجود الارتجال أصلاً، منهم "ممدوح محمد خسارة" في قوله: «أما نحن فإننا ننكر أشد الإنكار أن يُسلك للتوليد مثل هذا المسلك الذي انتهت مرحلته التاريخية منذ زمن بعيد، والذي لا تحده أية معالم أو ضوابط»¹⁵، كما قال "إبراهيم أنيس": «ولندرة الكلمات المترجلة في اللغات الأخرى وضعف أثرها في نمو اللغات، يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال أطفه طرق الوضع»¹⁶.

وعلى الرغم من كون آليتي الوضع (الاختراع)، والارتجال عرضة للمزالق المنهجية، والخلط بين المصطلحات لاعتمادهما على مرتكزات غير مؤسسة، فتبقيان آليتين من آليات التوليد المصطلحي.

4_ التعريب:

التعريب لغة: التبئين، والتهديب، وتلقين العربية، وإحلال اللفظ العربي محل الأجنبي. جاء في لسان ابن منظور: «قال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة... وعرب منطقه؛ أي هذبه من اللحن... وعربه: علمه العربية... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على مناهجها»¹⁷. أما اصطلاحاً، فقد كان للتعريب معان عدة، حصرها "علي القاسمي" في أربعة رئيسة رتبها من الخاص إلى العام كما يلي¹⁸:

- 1_ التعريب هو نقل اللفظ ومعناه من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغيير (الدخيل) أو مع إحداث تغيير وتعديل لينسجم مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرب).
- 2_ التعريب هو نقل معنى نص من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، فالتعريب بهذا المعنى يرادف الترجمة.
- 3_ التعريب هو استخدام اللغة العربية لغة للإدارة أو التدريس أو كليهما.
- 4_ التعريب هو جعل اللغة العربية لغة حضارية للإنسان العربي.

فتعدد هذه المفاهيم هي التي أوقعت لفظة تعريب في شرك المشترك اللفظي، وهو أخطر ما يكون على المصطلح. والذي يهمننا من هذه المفاهيم لمصطلح (التعريب) هو مفهومه الأول الذي يفضي إلى «إخضاع اللفظ الأجنبي لطرق الصياغة العربية، وللعدادات النطقية العربية، وهو من ثم يتضمن التزاماً صارماً بالأصوات العربية، والالتزام أقل صرامة بظواهر التأليف وتجاوز الحروف في الكلمة الواحدة، ثم التزام أقل من ذلك بالصيغ الصرفية العربية»¹⁹، فبفضل قبولية الكلمة الأجنبية مع شرعية اللغة العربية تغدو الكلمة المعربة كما قال عنها "الجواليقي": «عجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال»²⁰.

يتصل هذا المفهوم بظاهرة لغوية حضارية عالمية عامة مست كل اللغات في أي عصر من العصور أطلقوا عليها "الاقتراض"، حتى «أننا لا نكاد نظفر بتلك اللغة التي تعد خالية من أي عنصر أجنبي»²¹، واللغة العربية مثلها مثل أي لغة إنسانية أخرى تؤثر وتتأثر بغيرها بسبب الحاجة، فقد اقترضت العديد من الألفاظ العلمية والفنية الحضارية، كما أقرضت هي الأخرى العديد من ذلك قديماً عندما كانت تدخل على ثقافات العالم دخول المنتصر القوي من جميع الجوانب.

لقد تناول القدماء ظاهرة الاقتراض هذه باسم (المعرب والدخيل)، ونظروا إليها على أساس تاريخي فاعتبروا الألفاظ التي تم اقتراضها إبان عصر الاحتجاج من طرف العرب الذين يحتج بكلامهم أنها معربة، سواء أ جاءت على أوزان العربية أم لا، والألفاظ التي تم اقتراضها بعد عصر الاحتجاج أنها دخيلة، سواء أ جاءت مناسبة لأوزان العربية أم لا ولا تكون محل استشهاد عندهم²².

أما المحدثون فقد تناولوا ظاهرة الاقتراض هذه من ناحية صرفية صوتية، ولم يهتموا بالجانب التاريخي وخاصة وأن عصور الاحتجاج قد ولّت. فإن المحدثين أكثر عرضة لهذه العملية من غيرهم والحال أن الأمة العربية تعيش حالة من الضعف الفكري _ إن صح التعبير _ من جهة، وأخذاً بأحد مفاهيم المثقافة القائم على عالمية المنجزات من جهة أخرى، وبخاصة أن المصطلح لغة العلم والمعرفة، لا لغة الأعراف والقوميات، فهو ملك مشاع، وبذلك تصبح هذه الثقافة نوعاً من الممارسة الإيجابية في مجال العلم والمعرفة، واللاحاق بالركب الحضاري، يقول "عبد السلام المسدي" في هذا الشأن: «وليس كالعلوم جسور تمتد بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدت المصطلحات

العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض»²³. وبهذا فبمجرد دخول لفظ أعجمي إلى العربية وكتابته بحروف عربية، أو تعريفه بالألف واللام يمكن اعتباره معرباً تعريباً نسبياً فينتفي بذلك عنه اسم الدخيل. لقد حكم بعض الدارسين بإجازة التعريب دون قيد أو شرط وعلى رأسهم "عبد القادر المغربي" الذي يرى أن «التعريب طبعي في لغتنا وفي غيرها من اللغات، وأن استعمال المعرب لا يحط من قدر فصاحة الكلام»²⁴، في مقابل هذا الرأي الذي يفتح باب التعريب على مصراعيه، ثمة من يضيق إجازة التعريب أصلاً وفي مقدمة هؤلاء "أحمد الاسكندري" الذي كان «عدواً أزقاً للتعريب»²⁵، ويرى المعتدلون أن خير الأمور أوساطها وهؤلاء عامة هم أصحاب المجامع اللغوية، فقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة جملة قرارات جاء فيها القرار الآتي: «يجوز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية- عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم»²⁶. ومهما يكن الأمر، فإن هناك مجالات لا بد من التعريب فيها، ولا سيما الأعلام والأسماء والأجناس، والمصطلحات التي يصعب وضع مقابل عربي لها.

هذا ويبقى للتعريب مكانته التي لا يستهان بها بين آليات إنشاء المصطلح، وبخاصة في الوقت الحاضر. فهو كما قال عنه "يوسف وغليسي": «شر لا بد منه في مجال التنمية اللغوية والوضع الاصطلاحي؛ إذ هو أسهل الوسائل وأسرعها إتياء للأكل المعرفي (...) وهو وسيلة موقوتة لاستقبال المصطلحات»²⁷، وهذا قبل إيجاد المقابل الدقيق للفظ، على أن يراعى في التعريب ما رعاه القدماء، وما يقرره اللغويون المحدثون من الانسجام والتوازن بين الأصوات اللغوية.

5_ النحت:

النحت في اللغة: النشر والقشر والقطع. يقال: «نحت النجار الخشب، نحت الخشبة نحوها ينحتها و ينحتها نحتاً، والنحاتة ما نحت من الخشب، ونحت الجبل ينحته: قطعه»²⁸. أما في الاصطلاح فيعرف بأنه: «انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه»²⁹.

ويعتبر "الخليل بن أحمد" أول من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية. قال في معجمه "العين": «أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً»³⁰، وأوضح ذلك بعدة أمثلة، منها: أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيلة المنادي فكلمة (حيلة) جمعت من (حي) و (على).

وتضحك مني شبيخة عبشمية كأن لم ترقيلي أسيرا يمانيا فشرح بنية كلمة (عبشمية) بقوله: «أخذ العين والباء من (عبد)، وأخذ الشين والميم من (شمس)، وأسقط الدال والسين، فبني من الكلمتين كلمة. فهذا من النحت»³¹.

وجاء في "فقه اللغة" للثعالبي "أن العرب تنحت من كلمتين و ثلاث كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار»³². فالنحت في حقيقته ضرب من الاختصار عرفته اللغة العربية قديماً، حينما احتاج العرب لتعويض بعض الجمل التي كثر تداولها بينهم فعبروا عنها بهذا الاختصار، من مثل: حمدل (قال: الحمد لله)، حولق و حولق (لاحول ولا قوة إلا بالله)، سبحل (سبحان الله)، بسمل (بسم الله)، جعفد (جعلت فداك)، دمعر (أدام الله عزك)، صلعم (صلى الله عليه وسلم).

لقد تناول علماء اللغة القدامى النحت بأمثلة محدودة، أما علماء النحو فلم تعنهم هذه الأمثلة لقلتها، فكانوا جميعاً متحفظين تجاه قياسيته، وعدوه سماعياً، على اعتبار أن اللغة العربية لغة اشتقاقية بالدرجة الأولى، والنحت أصل من أصول اللغات الهندوأوروبية ذات الطبيعة الإلصاقية. غير أن "ابن فارس" كان له شأن في هذا

الموضوع، فعلى عكس ما ذهب إليه النحويون واللغويون القدامى يرى أن النحت قياسي وأن «لرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت»³³. وأكد كلامه هذا في كتابه "الصاحبي" في قوله: «هذا مذهبا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت»³⁴.

والملاحظ على هذا الرأي الشاذ "لابن فارس" أنه أراد أن يخرج بنظرية في النحت من خلال الأمثلة التي طبقها في كتابه "مقاييس اللغة".

أما المحدثون فقد تناولوا ظاهرة النحت بشيء من التوسع حتى أن معظم الدارسين جعلوه ضربا من ضروب الاشتقاق، وأطلقوا عليه "الاشتقاق الكبّار"، وحسب "محمود فهمي حجازي" فإن أدق تعريف للنحت هو قول "عبد القادر المغربي": «النحت في الاصطلاح أن تعتمد إلى كلمتين أو جملة فتتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها... وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقا بالفعل»³⁵. وهو إما اسمي، مثل: "جلمود" المنحوت من "جمد وجلد"، وإما فعلي، مثل: "حولق" المنحوت من "لاحول ولا قوة إلا بالله"، وإما وصفي، مثل "ضبطرة" للرجل الشديد منحوت من "ضبط وضبر" وإما نسبي، مثل: "عقبسي" من "عبد القيس"، وزاد بعضهم النحت الحرفي، مثل: "لن" المنتزعة من حرف النفي لا وحرف الاستقبال أن، والنحت التخفيقي، مثل: بلعنبر من بني العنبر، وتشير الدكتورة رجاء وحيد دويدري "إلى ضرب جديد من النحت وهو" الذي يمزج ألفاظا أعجمية أو معربة مثل: بارا مغنطيس ومتافيزيقي، أو يمزج ألفاظا أعجمية مع أخرى عربية مثل: جمالوجيا في (Esthetics) وفكرولوجيا في (ideology)³⁶.

كما قسم المستشرق الروسي "كييفورك ميناجيان" وهو (مراسل مكتب تنسيق التعريب بالرباط من موسكو) النحت إلى قسمين، هما³⁷:

- 1- تركيب نحتي: وهو توليد كلمة من كلمتين بحيث لا يبقى الشكل الأولي لكلمتا المنحوتتين سليما.
- 2- تركيب مزجي: وهو تركيب كلمة من كلمتين (أو أكثر) بحيث لا تفقد أي كلمة حرفا من أصلها، بل تمزج بالأخرى، وتكتبان في شكل كلمة واحدة.

فالنوع الثاني ليس من النحت في شيء، فهو مزج أو لصق لكلمتين مع بعضهما، يقول "يوسف وغليسي": «هو أدنى إلى المصطلح الأجنبي (composition)؛ ولا حديث عن النحت في اللغة والاصطلاح بغير نحاتة»³⁸.

هذا، وقد نظر المحدثون في موضوع النحت، بين منكر للنحت، ومستثقل له، ومعتز به. لقد تميز موقف المنكرين للنحت بالصرامة وعلى رأسهم "ممدوح محمد خسارة" قائلا: «أما نحن فإننا ننكر مع الشيخ أحمد الإسكندري أن يكون النحت وسيلة توليد لغوي، ونقر بأنه كان وسيلة اختزال ليس غير»³⁹، ويسوق لذلك أدلة عدة، هي⁴⁰:

- 1_ إن "ابن فارس" أكبر القائلين بالنحت، لم يعدده وسيلة توليد بل وسيلة اختصار.
- 2_ إن ما استقرت عليه العربية هو الجذر الثلاثي، ولذلك، أصبحت الثلاثية من خصائصها، وعليها بنيت معاجمها، وكذا ميزانها الصرفي.
- 3_ إن في النحت خروجا على الخاصية الأساسية في اللغة العربية وهي الخاصية الاشتقاقية.
- 4_ عند عقد مقارنة بين المصطلحات المنحوتة والأخرى المركبة وصفيا أو إضافيا يتبين ما هو أدخل في العربية مما هو منها.
- 5_ إن أهم وظائف الكلمة هي الإبانة والتوضيح؛ بل هي مهمة اللغة إجمالا. وما رأيناه من المنحوتات أو معظمها يلغي هذه الوظيفة الدلالية الميسورة للكلمة.

6_ إنه كلما قل الحذف من جزأي التركيب المنحوت منه كان معنى المنحوت أوضح، وانعدام الحذف يوصلنا إلى التركيب المزجي الذي هو أوضح دلالة من النحت.

7_ إذا كان مسوغ النحت عند القائلين به هو قابلية المنحوت للاشتقاق والتصريف، فإن هذا الاشتقاق لن يمر دون إشكالات.

8_ أما ما شرطه بعض الباحثين الوسطيين من وجوب تحكيم الذوق اللغوي في المنحوتات، فما ندري من يملك المقدرة على تقييس الأذواق وتمييز ما تقبله الأذن العربية مما تنفر منه.

نأتي إلى الموقف الثاني الذي استثقل النحت، ويمثله معظم الدارسين وأصحاب المجامع اللغوية، فهم مطبقون على تجنب النحت في توليد المصطلح إلا عند الضرورة القصوى، لصعوبة وضع قواعد عربية له، ولذلك نادوا بـ«عدم التوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذوق العربي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه»⁴¹، ويقول "مصطفى الشهابي": «ولم أُلجأ إلى النحت في معجمي إلا نادراً. فقد نحتُ مثلاً كلمة لبارز من لبنان وأرز... ومما نحتُ في العصر الحاضر واستعملته في كتيبي الزراعية تَحْثُرة، من تحت التربة، ترجمة للفرنسية (sous-sol) ومن التركيب المزجي بَرْمائي من البر والماء»⁴².

أما أنصار النحت ومع القليل من التحفظ يرون أن اللغة العربية عرفت النحت منذ القديم في حالات محددة، إلا أن الشأن اليوم غيره بالأمس» فما يستجد من ظروف، وما تواجه الأمة من مشكلات الحضارة والعلوم والمصطلحات، يجعل أي إمكانية شرعية في محاولة اللحاق بركب الحضارة مادامت تتوافق ومتطلبات الضرورة. على أن هذا لا يعني أن نخبط خبط عشواء في هذا الميدان؛ إذ إن الاندفاع وراء هذه الضرورة في غير ضابط سيؤدي إلى نتيجة غير المرجوة... ولذلك فقد أخذ العلماء المحدثون في محاولة لتقعيد النحت وإخضاعه للسيطرة»⁴³.

ويعتبر "ساطع الحصري" من المدافعين عن النحت باعتباره وسيلة توليد لغوي، حيث جمع في كتابه الموسوم "في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية" بين النظرية والتطبيق، يقول: «قلماً رأينا إقداماً على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورة ماسة لذلك، إننا نعبر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة فيمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أما إذا كانت طويلة صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتمها لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها»⁴⁴. ومن الكلمات التي وضعها نحتاً: (قبتاريخ) مقابل المصطلح الفرنسي (préhistoire) أي (قبل التاريخ)، فيقال على طريقته: الإنسان القبتاريخي، وأثار قبتاريخية؛ وهي طريقة اختزال الظروف؛ يتابع قائلاً: «وكذلك يمكننا أن ننحت كلمات (خارج، فوق، تحت) على شكل: (خا، فو، تح) ونقول: خامدرسي، وفوسوي، وتحشعوري»⁴⁵. ومن منحوتاته غير الظرفية كلمة (السرمنة) لحالة (السير في المنام)⁴⁶.

هذا، ويبقى الحكم في موضوع النحت للاستعمال والشيوع والوضوح لا للتنظير والممارسة. ويبقى الاعتماد على هذه الآلية في توليد المصطلح محدودة، كما يجب أن نذكر بأبرز ميزة للنحت وهي الاختصار أو الاقتصاد اللغوي، فهو يعتمد على اختزال كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة، وهذا يخدم المصطلح بدرجة كبيرة وبخاصة إذا كانت الكلمة المنحوتة واضحة ودقيقة بالإضافة إلى الاختصار.

ثانياً _ آليات الإحياء والاستمداد:

تقوم هذه الآليات بتوليد مدلول أو دلالة جديدة من كلمات موجودة مسبقاً، بمعنى إعطاء كلمات قديمة معان جديدة، وتتمثل في: المجاز، والإحياء، والترجمة.

1_ المجاز:

يراد بالمجاز «كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز»⁴⁷. أي العمد إلى الانتقال باللفظ من معناه الأصلي (القديم) إلى معنى آخر (جديد) بينهما علاقة. فالمجاز إذا يقابل الحقيقة «فالحقيقة هي الكلمة المستعملة لما وضعت له في اصطلاح التخاطب... والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته»⁴⁸. ثم إن «المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة»⁴⁹، فيغيب المعنى الأصلي للفظ ويظهر المعنى الجديد الذي استقر عليه هذا اللفظ فيتحوّل بذلك إلى مصطلح.

يشرح "عبد السلام المسدي" المجاز في قوله: «يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله، ليلايس مدلولاً قائماً أو مستحدثاً. وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية... إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسوراً وقتية، تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ»⁵⁰.

فهذا الانتقال باللفظ من معناه القديم للدلالة على مفاهيم جديدة يسمى مجازاً فإذا تكرّر هذا الانزياح حتى بلغ حد التواتر «يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع... حتى إنك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات إلى استعمالها الأولي لتعذر عليك ذلك إلا بمجاز جديد»⁵¹.

واستقرار اللفظ في الحقل الجديد وثباته هو ما أطلق عليه البلاغيون "النقل"، فيتحوّل بذلك إلى مصطلح. فنحن إزاء معادلة رياضية من الدرجة الأولى ذات مجهول واحد هو المصطلح، ومعطياتنا هي: اللفظ القديم، المجاز، التواتر، النقل، وعامل الزمن. بحيث تتفاعل هذه المعطيات مع بعضها فتكون النتيجة مصطلحاً علمياً قائماً بذاته «يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل، ويقرن النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص: المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلمية»⁵².

وللمجاز وجهان، هما: "الاستعارة": وهي استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة المشابهة بين المعنيين، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. و"المجاز المرسل": وهو استعمال اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي⁵³. على أن تكون ثمة علاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

ومن أمثلة المصطلحات العربية المولدة عن طريق المجاز، مثلاً: الصيام، الصلاة، القاطرة وغيرها. فالقاطرة كانت تطلق على الناقة التي تتقدم قطع الإبل، وأصبحت في الاستعمال الحديث تدل على الآلة التي تجر عربات القطار على السكة الحديدية. إن الذي حدث لكلمة (القاطرة) هو تطور دلالي اتخذ المجاز أداة له. وهكذا تظهر العلاقة بين مفهومي الكلمة (الحقيقي والمجازي).

والذي لا بد منه، هو توخي الوقوع في المشترك اللفظي باعتباره العقبة الكأداء للمصطلح، والتي من شأنها أن توقعه في شرك الالتباس عندما يصبح للمصطلح مدلولات كثيرة.

بناء على ما سبق، تتضح لنا قيمة المجاز الذي كان وما زال يشكل إحدى أهم الآليات المعتمدة في تنمية اللغة العربية، باعتبارها لغة مجاز بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق توسيع معاني الكلمات وإعطائها مدلولات جديدة، والذي يحمّد لهذه الآلية (المجاز) أنها صالحة في كل زمان بالعودة إلى التراث العلمي والمعرفي والإفادة منه.

2_ الإحياء:

الإحياء أو (التراث) هو: «ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه»⁵⁴، بمعنى بعث الألفاظ القديمة المهملة أو الميتة وشحنها بدلالات مغايرة ومفهوم جديد، مادامت اللغة العربية غنية بألفاظ مهملة يمكن إحيائها وتحميلها بدلالات جديدة لضمان الابتعاد عن الدخيل والغريب. ومما لا شك فيه، أن المؤتمرات والندوات المعنية بقضية المصطلح العربي أوصت بالعودة إلى كتب التراث وعلى رأسها المعاجم اللغوية العربية، واستخراج ما فيها من مصطلحات، أو كلمات قابلة للدخول في حقل الاصطلاح.

فقد نبه المصطلحي والمجمعي "مصطفى الشهابي" على أن يكون واضعوا المصطلحات بما فيهم هو «مطلعين اطلاعا واسعا على الألفاظ العلمية الماثورة في المعاجم العربية، وفي مختلف كتبنا العلمية القديمة»⁵⁵. وجاء في توصيات ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) التي عقدت في الرباط سنة 1981م: «استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث»⁵⁶، جاعلة من التراث في المرتبة الأولى على رأس بقية الآليات، وكأساس قوي لتحقيق هوية الذات، وركيزة مهمة للاتكاء على الأصل حتى لا تقتلعنا رياح الثقافات الغربية المعاصرة. فلا ضرر إذن، من اتخاذ هذه الآلية (التراث) كلما دعت الحاجة إليها، لكن دون مبالغة ولا إسراف، وذلك بعدم جعل التراث هو الأصل في وضع المصطلح، فالأمر هنا نسبي لا إفراط ولا تفريط، فالقضية تحتاج إلى رحلة معرفية جادة في الجذور الفلسفية والأيدولوجية للمصطلح الوافد، ثم البدء في البحث في التراث العربي عن مصطلح عربي محض، يقول الدكتور "عزت محمد جاد": «من الغبن الجائر المبالغة في سلطوية الفكر التراثي ما لم يتسق مع عصرية التوجه وفلسفة النظرية المطروحة، فالتراث أرثنا، هو مطيتنا ولسنا مطيته»⁵⁷. من هذا المنطق، يتبين أن التراث (الإحياء) آلية مهمة في إنشاء المصطلح، شرط أن يحمل معه مشروعيته في المفهوم والصياغة والشيوخ أو التداول.

3_ الترجمة:

الترجمة في اصطلاح النقاد هي نقل نص من لغته إلى لغة أخرى، أو «نقل كلام من لغة إلى أخرى، مفردات أو نصوصا قد تكون كتبا كاملة»⁵⁸.

وعلى أية حال، فإن ما يعنينا من الترجمة هنا هي ترجمة المصطلحات التي حظيت بدراسة عدد كبير من الباحثين في الوقت الراهن، يقول "علي القاسمي" معرفا الترجمة بأنها: «نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي»⁵⁹. بمعنى إعطاء مصطلح من لغة ما مقابله العربي.

تعدّ ترجمة المصطلح عقبة تعترض سبيل المترجم، ذلك أن المصطلح يتضمن شحنات ثقافية تقف في خلفية النص الأصلي وتحيط به، وعلى المترجم حينئذ أن يترجم ليس فقط العناصر المختلفة للإطار السيميولوجي، بل أيضا عليه أن يترجم مكان هذا العنصر في المجتمع كله، باعتبار أن التصوّر أو المفهوم واحد، بيد أن المصطلح يختلف من شعب لآخر، وبالتالي يصبح لعلم الترجمة أهميته البالغة في التعامل مع المصطلح؛ باعتباره المرأة التي تعكس فهم المصطلح في لغته الأم ثم تنقله إلى المتلقي في اللغة الهدف⁶⁰.

وقد تنبه القدماء إلى خطورة الترجمة غير الدقيقة، يقول "الجاحظ" الذي وضع شروطا للمترجم، حيث يقول: «ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية»⁶¹.

يبدو من خلال هذا القول، أن هناك شروطا تتحكم في نشاط الترجمة هي:

- 1 - أن يكون المترجم ملما بلغات الآخرين للاستفادة منها.
- 2- الحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها حتى تفهم المصطلحات على صورة موافقة لما قصده واضعها الأول.

3- التزام الأمانة والدقة في ترجمة المصطلح العلمي والأدبي.

يضاف إلى ذلك، ضرورة ربط المصطلح الأصل بسياقه الحضاري الذي ظهر فيه، حتى لا يفقد خصائصه الجوهرية التي تميزه، فالمصطلح وليد بيئته وله خصوصيته التي يتميز بها عن غيره داخل الحقل المعرفي الذي

ينتهي إليه، وعند نقله إلى بيئة أخرى يجد المترجم صعوبة في ذلك، ما لم يكن على بينة من أصله المنقول عنه، فقد يمر هذا المصطلح بمراحل متعاقبة قبل أن يستقر نهائياً في الحقل الجديد (البيئة الجديدة)، ويعد الاستعمال هو الأساس في حياة المصطلح أو انمحائه، يوضح "عبد السلام المسدي" هذا الأمر في قوله: « فالمصطلح يبتكر فيوضع ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعية وتتنافس في «سوق» الزواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضعف »⁶²، هذا يعني أن ثراء المصطلح يكمن في خلوده واستقراره. فالترجمة على هذا النحو من أهم الروافد في تفعيل التداولية العالمية، وإثراء اللغة العربية بمصطلحات دالة. وهي مهمة جليلة، فما تروّجه الترجمة من مصطلحات قد يوجه الأمة للرقى أو للتخلف.

خاتمة:

في ختام هذا البحث خلصنا إلى جملة من النتائج، نجملها فيما يأتي:

- _ إن الطرق المعتمدة في توليد المصطلحات أو ما يسمى التوليد المصطلحي لا تخرج عن توليد دال جديد، أو توليد مدلول جديد.
- _ إن مهمة آليات الاختراع هي خلق كلمات جديدة بمعان جديدة عن طريق الاشتقاق، والتعريب، والاقتراض، والنحت، والوضع، والارتجال.
- _ إن مهمة آليات الإحياء والاستمداد هي خلق معان جديدة لكلمات موجودة من قبل عن طريق المجاز، والإحياء، والترجمة.
- _ إن هذه الآليات هي الأكثر اعتماداً في توليد المصطلحات، وإثراء اللغة العربية بها، وقد بدأت هذه العملية بجهود أفراد قبل أن تظهر هيآت ومجامع لها دور كبير في خدمة اللغة العربية.

الهوامش والإحالات:

- 1 - ابن منظور: لسان العرب، عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت)، مادة (شقق).
- 2 - السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، (د ت)، ج 1، ص 346.
- 3 - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، 1966 م، ص 46.
- 4 - ينظر: مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، ط 2، 1988 م، ص 15.
- 5 - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، (د ط)، 1984 م، ص 33.
- 6 - المرجع نفسه: ص 32، 33.
- 7 - علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1987 م، ص 98.
- 8 - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 16.
- 9 - عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د ط)، 2002 م، ص 54.
- 10 - علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص 67.
- 11 - صلاح فضل: إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، فاس، المغرب، 1988 م، ص 71.
- 12 - قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ط 3، (د ت)، ص 23، 24.
- 13 - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، 1913 م، ج 2، ص 25.
- 14 - عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 61.
- 15 - ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، ط 2، 2013 م، ص 217.
- 16 - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 93.
- 17 - ابن المنظور: لسان العرب، مادة (عرب).
- 18 - ينظر: علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص 130-133.
- 19 - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 124.
- 20 - السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج 1، ص 269.
- 21 - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1984 م، ص 151.
- 22 - ينظر: سميح أبو مغلي: تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط 1، 2011 م، ص 50، 51.
- 23 - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 28.
- 24 - عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، (د ط)، 1908 م، صفحة الواجبة.
- 25 - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 71.
- 26 - المرجع نفسه: ص 71.
- 27 - يوسف وغيليسى: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط 1، 2008 م، ص 90.
- 28 - ابن منظور: لسان العرب، مادة (نحت).
- 29 - علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص 102.
- 30 - الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 60.
- 31 - المصدر نفسه: ج 1، ص 61.
- 32 - أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998 م، ج 2، ص 657.

- 33 - ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 328.
- 34 - ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامهما، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 1997م، ص 210.
- 35 - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 73.
- 36 - عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص 21.
- 37 - رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2010 م، ص 83، 84.
- 38 - ينظر: كيفورك ميناجيان: النحت قديما وحديثا، مجلة (اللسان العربي)، م 9، ج 1، يناير 1972م، ص 165.
- 39 - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 93.
- 40 - ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 194.
- 41 - المرجع نفسه: ص 194-198.
- 42 - علي القاسمي: مقدمة في علم الصطلح، ص 103.
- 43 - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 18.
- 44 - عبد الله محمد العبد: المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، (د ط)، 2011م، ص 116.
- 45 - ساطع الحصري: في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة خاصة، ص 87.
- 46 - المرجع نفسه: ص 89.
- 47 - المرجع نفسه: ص 88.
- 48 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 66.
- 49 - الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط 1، 1904 م، ص 293، 294.
- 50 - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 447.
- 51 - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 44، 45.
- 52 - المرجع نفسه: ص 45.
- 53 - المرجع نفسه: ص 45.
- 54 - ينظر: الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ص 296-320.
- 55 - عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د ط)، 1984م، ص 105.
- 56 - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 93.
- 57 - مجلة (اللسان العربي)، الرباط، مجلد 18، ج 1، ص 175.
- 58 - عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص 53.
- 59 - ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات، ص 24.
- 60 - ينظر: عامر الزناتي الجابري: إشكالية ترجمة المصطلح مصطلح الصلاة بين العربية والعبرية أنموذجا، مجلة (البحوث والدراسات القرآنية)، ع 09، السنة الخامسة والسادسة، ص 333.
- 61 - الجاحظ: الحيوان، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة البايي الحلبي، مصر، ط 2، 1965م، ج 1، ص 76.
- 62 - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 27.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1984 م.

- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، 1966م.
- الجاحظ: الحيوان، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1965م، ج 1.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، 1913م، ج 2.
- الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط 1، 1904م.
- الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم و الفهارس، (د ط)، (د ت)، ج 1.
- رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2010م.
- ساطع الحصري: في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة خاصة.
- سميح أبو مغلي: تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط 1، 2011م.
- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، (د ت)، ج 1.
- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، (د ط)، 1984م، ص 33.
- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د ط)، 1984م.
- عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، (د ط)، 1908م.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، (د ط)، (د ت).
- عبد الله محمد العبد: المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، (د ط)، 2011م.
- عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د ط)، 2002م.
- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1987م.
- ابن فارس: الصحاح في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامهما، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997م.
- ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج 1.
- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ط 3، (د ت).
- محمود فهي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، (د ط)، (د ت).
- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دار صادر، بيروت، ط 2، 1988م.
- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، ط 2، 2013م.
- أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م، ج 2.

- ابن منظور: لسان العرب، عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت).

- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

_ المقالات:

_ صلاح فضل: إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، فاس، المغرب، 1988م.

_ عامر الزناتي الجابري: إشكالية ترجمة المصطلح مصطلح الصلاة بين العربية والعبرية أنموذجا، مجلة (البحوث والدراسات القرآنية)، ع 09، السنة الخامسة والسادسة.

_ كيفورك ميناجيان: النحت قديما وحديثا، مجلة (اللسان العربي)، م 9، ج 1، يناير 1972م.

_ مجلة (اللسان العربي)، الرباط، مجلد 18، ج 1.